جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 29 العدد: 4 السنة: 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

تصرّفات المحقّقين المعاصرين في الروايات الحديثيّة، وآثارها السيّئة–رواية يحيى بن يحيى الليثي أنموذجا–

The behavior of contemporary investigators in hadith narrations, and their negative effects -
– the narration of Yahya bin Yahya al-Laythi as an example

فاتح بوزيت[1]
fateh.bouzit@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2025 /01/31 تاريخ النشر: 2025/09/15
Received: 31/01/2025 published: 15/09/ 2025

ملخص المقال:

تناول هذا البحث بالدِّراسة، تصرُّفات المحقِّقين المعاصرين في الروايات الحديثية، رواية يحيى بن يحيى اللّيثي للمُوطّأ – أنموذجا– من حيث الأسباب التي أدّت إليها، والنتائج والآثار السلبيّة التي خلّفتها، أفقدتها روحها التي استلهمها صاحبها من روح إمام دار الهجرة مالك بن أنس – رحمه الله–.

وقد تناولت هذا الموضوع في ستة مباحث الأربعة الأولى عبارة عن مناقشات لأسباب وقوع هذه الظاهرة في رواية يحيى اللّيثي، والمبحث الخامس لاستعراض هذه الظاهرة عند بعض المحقّقين المعاصرين مع هذه الرواية، وأمّا المبحث السادس فلذكر بعض النتائج السلبيّة لهذه الظاهرة على هذه الرواية.

وقد خلصت الدِّراسة إلى استهجان صنيع كافة من تصرَّف في هذه الرواية من المحقِّقين المعاصرين بغير وجه حق.

كلمات مفتاحية: تصرّفات، المحقّقين، المعاصرين، الرواية، يحيى الليثي.

Abstract:

This study focused on the modifications in Hadith's narrations which has been done by the modern investigators, As for the Adjastments made in the narration of yahyaibnYahya Al-Laythi to Muwatta as a-Case-.

This research also, involves around the Negative effects of the modifications on Al-Laythi's narration, leading to the lost of its spirit which was inspired from its original owner Al Imam Malek before his death.

In This study, I discussed this Subject in six chapters where the first four sequences are Considered to be an introduction to the remaining two.

Keywords: modifications; investigators; Modern; Narration; YahyaaI-Laythi.

(1) جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة (الجزائر).

مقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: فقد شهدت بداية القرن الثاني الهجري نشاطا محموما لجمع السُّنَّة النَّبويَّة وتدوينها، بعد الإعلان الرَّسمي للدَّولة- وقتها- بالبدء في هذا المشروع المبارك، لحفظ السُّنَّة من آفتي الضَّياع، والتَّغيير والتَّبديل، وقد كانت قبل ذلك تُنقل مُشافَهة في الغالب الأعمّ، لأنَّ النَّقل مُشافَهة يومئذ كان هو الوسيلة التَّعليمية الرَّائجة التي توارثها العرب عن بعضهم البعض، لظروف الأميَّة التي كانت عليها هذه الأمة منذ جاهليتها إلى حين مجيء الإسلام.

وقد أُسندت هذه المهمّة إلى ثُلَّة من علماء الإسلام الثِّقات في تلك الحقبة الزَّمنية، وفي مختلف الأمصار من بلاد الإسلام المترامية الأطراف.

ويأتي على رأس هؤلاء الأعلام الإمام محمد بن شهاب الزهري، وعنه أخذ تلميذه إمام دار الهجرة مالك بن أنس – رحمه الله – الذي أنشأ لنا كتابا أسماه " الموطَّأ" ألَّفه على نسق مُبتَدع لم يَسبقه فيه أحد من أئمة الإسلام، جمع فيه أصول أحاديث الأحكام، مُرتّبا لها على مختلف الكُتُب والأبواب، مع التَّحرّي في التزام الصِّحة في المتون، والثِّقة في الرِّجال، حتى غدا كتابه هذا بحق في هذا الباب، كما وصفه الإمام أبو بكر ابن العربي" الأصل الأول واللُّباب".

وكتاب بهذه المنزلة والمكانة، بَدهيٌّ أن يحظى بمزيد من العناية والاهتمام من قِبَل تلاميذ هذا الإمام، لأجل هذا كَثُر الرّواة له عن مالك، وعمّن رواه عن مالك، في مختلف الأزمنة والأعصار.

1.1 إشكالية الدراسة:

ولعلّ من أجلّ من ظفر بشرف رواية الموطأ مباشرة عن مالك تلميذه: أبو محمد يحي بن يحيى اللَّيثي الأندلسي، والذي ارتبط اسمه بالموطَّأ أكثر من غيره ممَّن رواه عن هذا الإمام، حتى صار الموطَّأ إذا ذُكر لا ينصرف الذِّهن إلا لروايته، دون غيره من رواة الموطَّأ على جِلَّتهم ورِفعة شأنهم في هذا المضمار.

ولما أنعمنا النَّظر في سرِّ اهتمام الناس بهذه الرواية على غيرها من الروايات ألفيناه يتلخَّص في ثلاثة أمور، وهي:

أ-" شُهرة روايته، وإقبال الناس عليها، واعتناء العلماء بها شرحا وتوضيحا وتحقيقا، وهذا دليل على أنّها الرواية التي عليها العمل والاعتماد.

ب-كونها آخر رواية تُعرض على الإمام مالك قبل وفاته، ومعلوم أنّ آخر سماع أرجح وأوثق، فهي أقرب الروايات إلى رضا صاحبها، وأحدثها عهدا باختياراته.

ج-كون يحي شديد التَّحري في النَّقل والرواية عن مالك، ويشهد لذلك أنه لما شكَّ في رواية بعض الأحاديث عن مالك، أبى أن يحدِّث بها عنه مباشرة، بل رواها عن شيخه زياد بن عبد الرحمن المعروف " بِشَبْطُونَ"، لأنّه روى عنه الموطَّأ ببلاده كاملا قبل سفرته إلى مالك بالمدينة. (المالكي، 2010، صفحة 123)

ومع هذا فقد استشكل بعضهم سرَّ عزوف أئمة الحديث الكبار عن رواية يحي هذه، والجواب أنّ عدم اعتماد أصحاب الكتب السِّتَّة على هذه الرواية، فلكونها لم تصل إليهم، وليس لهم إليها طريق، لا أنّهم تَخيَّروا عليها، وتركوها، بل هي لم تصل إليهم

أصلا . (المالكي، 2010، صفحة 124).وثمّة أسباب أخرى ذكرها بعض المعاصرين لكنّها لا تخلو من نظر واعتراض. ومن ذلك قولهم:

1. بِقلّة شهرة يحي بن يحي اللّيثي بطلب الحديث، ووقوعه في أخطاء حديثية ليست بالقليلة.
2. وبِقلّة الاتصال بين أهل الأندلس والمشارقة في تلك المدّة واعتناء أهل الأندلس يومئذ بالفقه أكثر من عنايتهم بالحديث.
3. إضافة إلى تَوفُّر روايات الموطّأ لمن هم أكثر اتفاقا ومعرفة بالحديث من يحي، مثل: عبد الله بن مَسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التّنّيسي، ...، ونحوهم ممن اعتمدهم أصحاب الكتب السِتّة، والإمام أحمد في مسنده، والدَّارِمي، والطَّحاوي، وابن حِبّان، والدَّارَقُطني، وغيرهم في مصنّفاتهم. (مالك بن انس، 1997، صفحة 8/1)

ولعلّ هذه الأسباب الثّلاثة، إضافة إلى العبارة –الآتية – المنسوبة لابن عبد البَرّ في نسبته للأخطاء الكثيرة ليحي، إلى جانب الإصلاحات التي قام بها محمد بن وضاح الأندلسي قبله وهو من أشهر تلاميذ يحي المباشرين له في رواية الموطّأ، والتي غَيَّر وتصرَّف بموجبها في رواية يحي، بزعم إصلاح الغلط الحاصل فيها، فضلا عن تصرُّفات كثير من النُّسّاخ والشُّرّاح الذين تعرّضوا لنسخ الموطّأ برواية يحي من جمع وتلفيق بين مختلف رواياته. كلّ ذلك شَجَّع بعض المحقِّقين المعاصرين إلى المزيد من التَّصرُّف والتَّغيير في هذه الرواية، حتى غَدَتْ رواية يحي الحقيقية التي رواها عن الإمام مالك مهجورة غير معلومة لدينا على وجه التَّحقيق اليوم.

فهل هذه الأسباب جميعها كافية لبعض المحقِّقين المعاصرين أن يتصرَّفوا في هذه الرواية بالتَّغيير والتَّبديل، كما فعل أسلافهم؟ وهل أضرَّت هذه التَصرّفات برواية يحي؟ هذا ما ستحاول هذه الدِّراسة الإجابة عنه من خلال مباحثها السِتّة الآتية.

2.1 الدراسات السابقة: لم أقف في حدود علمي على من أفرد هذه المسألة بالبحث، اللهم إلا نتف في مقدّمات تحقيق بعض كتب أهل العلم، كما فعل الدكتور مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه للموطأ، والدكتور بشار عواد في مقدمة تحقيقه للموطأ أيضا، وفي كتابه تحقيق النصوص، والدكتور محمد السليماني في مقدمة تحقيقه لكتاب المسالك لابن العربي..، لكنّي ألفيتها موجزة منثورة لا تفي بالغرض.

3.1 أهداف الدراسة:

- إثبات أن ظاهرة التّصرّفات في الروايات الحديثيّة عموما، ورواية يحي اللّيثي خصوصا، أفسدتها وأفقدتها قيمتها العلميّة.
- كشف المتصرّفين بالتغيير والتبديل في رواية يحي، وسائر الروايات الحديثيّة عبر مختلف الأزمنة والأمصار.
- الدعوة إلى صيانة السنة، وكتب التراث من مثل هذه التصرفات المؤذية.

4.1 خطة البحث:

قسمت هذه الدراسة لستة مباحث وخاتمة، ناقشت في المبحث الأول سرّ عزوف أئمة الحديث عن رواية يحي اللّيثي. وناقشت في المبحث الثاني العبارة المنسوبة لابن عبد البرّ، والتي تصف يحي بكثرة أخطائه في الرواية. وفي المبحث الثالث تناولت إصلاحات ابن وضاح لرواية يحي بالمناقشة والرّدّ. وخصّصت المبحث الرابع لاستعراض تصرّفات النّسّاخ والشّرّاح لرواية يحي. وفي المبحث الخامس عرضت لأربعة نماذج من المحقّقين المعاصرين في تصرّفهم في رواية يحي مع الرد عليهم. وأتيت في المبحث السادس

على ذكر بعض الآثار السيئة لتصرّفات المحقّقين المعاصرين على رواية يحي. ثم ختمت كل ذلك بخاتمة استعرضت فيها نتائج هذه الدراسة.

المبحث الأول: مناقشة الأسباب الثلاثة التي ذكرها الدكتور بشار عواد عن سرِّ عزوف أئمة الحديث المعتبرين عن رواية يحي بن يحي

المطلب 1: دعوى أن رواية يحي بن يحي اشتملت على أوهام كثيرة

إذا استبعدنا السبب الثاني الذي ذكره الدكتور، والذي هو قِلَّة الاتصال بين أهل الأندلس والمشارقة في تلك المدَّة، وعناية أهل الأندلس يومئذ بالفقه أكثر من عنايتهم بالحديث. فإنّ شطرا من السَّبب الأول، وشطرا من السَّبب الثالث، هما محلّ نظر وبحث، ولا يُسلَّمان لصاحبهما، وخاصة قوله في السَّبب **الأول**: "... إلاّ أن له وهما وتصحيفا في مواضيع كثيرة ".

فإن كان الدكتور يقصد بكثرة أخطائه وأوهامه وتصحيفاته، فيما رواه يحي مطلقا فهو أمر فيه نظر، لأنّه لم يُعرف عن يحي كثرة الرواية ابتداء، وإذا كانت حاله كذلك وكَثُرت أخطاؤه، فهذا الأمر مدعاة إلى ترك روايته جملة، كما هو معلوم عند المحقِّقين من أئمة الحديث ونُقّاده، ثم إن معرفة أخطائه الكثيرة هذه، يحتاج إلى استقراء لجميع ما رواه يحي، حتى يتسنّى لنا إصدار مثل هذا الحكم عليه وعلى رواياته.

وإن كان المقصود بكثرة أخطائه في كتاب الموطأ خاصة، فهو أمر غير مسلّم أيضا، لأنّ محمد بن وضاح استخرج الأخطاء التي وقع فيها يحي في الموطَّأ، ولم يقف إلا على بضع وثلاثين خطأ، وهذا العدد قليل بالنسبة لما رواه يحي في هذا الكتاب. قال محمد بن الحارث الخشني: (الخشني، 1991، صفحة 349) "وذكر بعض الناس أنه كان ليحي بن يحي في الموطَّأ مالك بن أنس – رحمه الله – وفي غيره تصحيف، فأمّا إبراهيم بن محمد بن باز فكان يُكثِر على يحي في ذلك ويقول: غلط يحي في الموطأ في نحو ثلاث مئة موضع، فذُكِر ذلك لأحمد بن خالد، فقال: لا، ولا هذا كلّه، الذي صحّ من ذلك نحو ثلاثين موضعا".

وقال يعلى بن سعيد: (الخشني، 1991، صفحة 62) " حصّل محمد بن وضاح ذلك الغلط كلّه فأصابه ستة وثلاثين موضعا..".

المطلب 2: دعوى توفر روايات للموطأ أكثر إتقانا من رواية يحي

أما الشّطر الآخر من السّبب الثالث الذي ذكره الدكتور بشار، وهو قوله: "... توفّر روايات الموطّأ لمن هم أكثر إتقانا ومعرفة بالحديث من يحي...". وهذا الأمر أيضا غير مسلّم بهذا الإطلاق، أما خارج الموطأ فنعم، فهؤلاء الأئمة الذين ذكرهم هم من رواة الحديث المتقنين العارفين بالحديث المقدَّمين في روايته على يحي، وأمّا في رواية الموطَّأ عن مالك خاصة فلا يسلّم، لكون يحي استفرغ وسعه في التَّثبُّت والتَّحرّي في روايته عن مالك، ولموضعه من الثِّقة والدِّين والعلم والفهم، ولشهرة روايته بين الناس على الوجه الذي رواه به يحي. وهذا ما حمل ابن عبد البَرّ على اعتماد هذه الرواية في " التّمهيد "، وتبعه على هذا الأمر كافة علماء الأندلس، والناس من بعدهم في سائر بلاد الإسلام إلى يوم الناس هذا. قال ابن عبد البَرّ (ابن عبد البر، 1387 هـ، الصفحات 102/7-103): " لعمري لقد حصّلتُ نقله – يعني نقل يحي عن مالك – فألفيته من أحسن أصحابه لفظا، ومن أشدّهم تحقيقا في المواضع التي اختلفت فيها رواة الموطَّأ...". وقال في موضع آخر (ابن عبد البر، 1387 هـ، صفحة 10/1):" وإنّما اعتمدت رواية

يحي بن يحي المذكورة خاصة لموضعه عند أهل بلدنا من الثِّقة والدِّين، والفضل، والعلم، والفهم، ولكثرة استعمالهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم".

المبحث الثاني: مناقشة الدكتور بشار في العبارة المنسوبة لابن عبد البر

وذلك في وصفه لرواية يحي: " بأنّ فيها وهما وتصحيفا في مواضع كثيرة".بداية هذه العبارة نقلها الدكتور بشار من كتاب (العسقلاني، 1325 هـ، صفحة 301/11). في ترجمة يحي بن يحي، ولم أقف عليها بهذا اللفظ عند ابن عبد البرّ، ولكن وجدت عبارة لابن عبد البر يقول فيها (ابن عبد البر، 1387 هـ، الصفحات 102/7-103): " إلا أنّ له وهما وتصحيفا في مواضع فيها سماجة ". وثمّة فرق بين العبارتين، لأنّ عبارة "التهذيب"نصّت على كثرة الوهم والتصحيف في رواية يحي، بينما عبارة " التمهيد" لم يرد فيها ذلك، بل الذي ورد فيها أن مواضع من تلك الأوهام والتصحيفات فيها سماجة أي عَيْبا وقُبْحا.

ثانيا: وصف هذه الأوهام والتصحيفات المنسوبة إلى يحي بالكثيرة أمر غير مسلّم، لما سبق بيانه في المطلب الأول من أنّ الأغلاط التي وقف عليها محمد بن وضاح لا تزيد على بضع وثلاثين موضعا.

ثالثا: وعلى التّسليم بصحَّة نسبة هذه المقولة لابن عبد البر، فإنّ هذه الأوهام والتّصحيفات تُحمل على أخطاء الأسانيد دون المتون ممّا لا تأثير له على صحة الرواية عن مالك. ويشهد لذلك عبارة ابن عبد البرّ السابقة والتي يقول فيها:"لعمري لقد حصّلت نقله عن مالك، فألفيته من أحسن أصحابه لفظا، ومن أشدّهم تحقيقا في المواضع التي اختلفت فيها رواة الموطأ".

ففي كلامه إشارة يُفهم منها أنّ مواضع اختلاف الرواة على مالك والتي هي مظنّة لإعلال الروايات عنه كان يحي فيها متقنا متحرّيا، وهو ما يؤكّد أنّ هذه الأوهام والتّصحيفات لا أثر لها في إعلال الرواية عن مالك إلا في النّزر اليسير من ذلك .

كما يشهد لذلك عبارة الخشني التي نقلها عن محمد بن عبد الملك بن أيمن (الخشني، 1991، الصفحات 348-349) والتي نصّ فيها على أنّ" هذه الأوهام في الأسانيد دون متون الأحاديث".. (الخشني، 1991، صفحة 358)" وبعضها ممّا توبع عليه يحي ".

المبحث الثالث: مناقشة إصلاحات محمد بن وضاح للأغلاط الحاصلة في رواية يحيى

المطلب 1: آراء العلماء في إصلاحات ابن وضاح

أقول: الإمام محمد بن وضاح مع إمامته في الحديث بشهادة علماء بلده، ومع فضله إلى جانب الإمام بَقيّ بن مخلد في نشر علم الحديث ببلاد الأندلس، إلاّ أنّ صنيعه هذا لم يرضه منه أئمة الحديث الذين جاؤوا من بعده، ولا استحسنوه، لمخالفته للأمر المقرَّر في الصّناعة الحديثيَّة من عدم جواز التَّصرُّف في كتب الغير تصرُّفا مباشرا دون إذن أو قرينة يُفصل بها كلام صاحب الأصل عن مُتعقِّبه بإصلاح الغلط الذي في الكتاب الأصل، وفي هذا المقام يقول القاضي عياض (1379هـ، الصفحات 185-186):"الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ، نقل الرواية كما وصلت إليهم و سمعوها، ولا يغيّرونها من كتبهم.. ومنهم من يجسر على الإصلاح، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكناني الوَقَّشي، فإنّه لكثرة مطالعته وتفنّنه في الأدب واللغة وأخبار الناس، وأسماء الرجال وأنسابهم، وثُقُوب فهمه وحِدّة ذهنه جسر على الإصلاح كثيرا، وربّما نَبَّه على وجه

الصّواب، لكنه ربّما وهم وغلط في أشياء من ذلك، وتحكّم فيها بما ظهر له أو بما رآه في حديث آخر، وربّما كان الذي أصلحه صوابا، وربّما غلط فيه وأصلح الصّواب بالخطأ، وقد وقفنا له من ذلك في الصّحيحين والسّيّر وغيرها على أشياء كثيرة، وكذلك لغيره ممن سلك هذا المسلك...".

وقال أيضا (1379هـ، الصفحات 3/1-4): "كَثُر في المصنّفات والكتب التّغيير والفساد وشمل ذلك كثيرا من المتون والإسناد، وشاع التّحريف، وذاع التّصحيف، وتعدّى ذلك منثور الروايات إلى مجموعها، وعمّ أصول الدّواوين مع فروعها، حتى اعتنى صبابة أهل الإتقان والعلم – وقليل ما هم – بإقامة أودها ومعاناة رمدها، فلم يستمرّ على الكافة تغييرها جملة، كما أخبر عليه السلام عن عدول خلف هذه الأمة، وتكلّم الأكياس والنّقّاد من الرواة في ذلك بمقدار ما أُوتوه، فمن بين غال ومقصّر، ومشكور وعليم، ومُتكلِّف هَجُوم، فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصّواب عنده، وغيّر الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه، وربّما كان غلط في ذلك أشدّ من استدراكه... فأمّا الجسارة فخسارة فكثيرا ما رأينا من نبّه بالخطأ على الصّواب فعكس الباب، ومن ذهب مذهب الإصلاح والتّغيير فقد سلك كل مسلك في الخطأ ودلّه رأيه بغرور. وقد وقفت على عجائب في الوجهين، وسننبّه من ذلك على ما توافيه العبر، وتحقق من تحقيقه أنّ الصواب مع من وقف وأحجم لا مع من صمّم وجسر، وتتأمّل في هذه الفصول ما تكلّمنا عليه وتكلّم عليه الأشياخ فيما أصلح أبو عبد الله محمد بن وضاح في الموطّأ على رواية يحي بن يحي فيمن تقدم".

فما قام به محمد بن وضاح من زعم إصلاحات على رواية يحي هو في الكثير منه ضرب من التجاسر والتّحكّم الذي لا وجه له، لأنّه عادة ما يقوم بما رآه هو من غلط، وبما يقوده إليه فهمه، وبما يستنتجه من مقارنة رواية يحي بغيرها من روايات سائر الرواة عن مالك، وهذا لا يستقيم، لأنّ رواية يحي عن مالك كانت آخر عرضة للمُوطّأ قبل موت الإمام، ويمكن أن يكون المثبَت من رواية يحي وقتها هو ما ارتضاه مالك نفسه، لاجتهاد رآه أو لأمر آخر. (ابن عبد البر، 1387 هـ، صفحة 100/6) (كافي، 2024، صفحة 312)

فيكون حينئذ مُستدرِكا على مالك لا على يحي، ثم إنّ هذا الغلط المزعوم قد يكون من تلميذه عُبيد الله، أو من شيخه زياد بن عبد الرحمن في الجزء الذي أخذه عنه يحي من الموطّأ. (عواد، 2009، الصفحات 23-24)

المطلب 2: نموذج من الخلل في إصلاحات ابن وضاح

ومن أمثلة ما وقع الخلل فيه لابن وضاح في ذلك ما ذكره ابن عبد البرّ عند ذكره " لحديث عروة بن الزبير، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف: كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن؟ وزاد فيه ابن وضاح (الركن الأسود) وزعم أن يحي سقط له الأسود. قال ابن عبد البرّ: وقد صنع ابن وضاح مثل هذا أيضا في موطأ يحي في قول مالك: سمعت بعض أهل العلم يستحبّ إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الرّكن اليماني أن يضعها على فيه. فأمر ابن وضاح بطرح(اليماني) من رواية يحي، وهذا ممّا تسوّر فيه على رواية يحي " (ابن عبد البر، 1387 هـ، الصفحات 22/258-259)

على أنّنا لو سلّمنا جدلاً بأنّ ما قام به ابن وضاح من إصلاحات للأغلاط الواقعة في رواية يحي من نواحيها الحديثيّة، فإنّه لا يسلّم له ذلك في النّواحي الفقهيّة واللُّغوية، لأنّه من الأشياء التي أُخذت على هذا الإمام وذُكرت في ترجمته أنّه لم يكن على دراية بالفقه ولا بعلم العربية. (ابن الفرضي، 1966، صفحة 13/2)

المبحث الرابع:مناقشة تصرّفات بعض النّسّاخ والشّراح والنّقلة عبر مختلف الأزمنة

إذ جُلّ هذه النّسّخ المنقولة لم تكن محرّرة على الأصل الذي وضعه يحي بن يحي بل جاءت ملفّقة من روايات متعدّدة في كثير من الأحيان، مع إدخال إصلاحات محمد بن وضاح عليها.

وقد زعم الدكتور بشار عواد أنّ الاختلافات الواقعة في نسخ الموطّأ ورواياته مردّها إلى رواية مالك للحديث بالمعنى، مع أنّه ذَكَر عنه أنّه لا يرى ذلك في حديث النّبي صلى الله عليه وسلم، ويجيز ذلك في غير حديثه، إذا لم يخلّ بالمعنى". (مالك بن انس، 1997، صفحة 36/1)

غير أن الدكتور مصطفى الأعظمي فنّد هذه الشّبهة، وبيّن أنّ ما أوقع الدكتور بشار في هذا الخطأ هو اعتماده على مخطوطات متأخّرة، وليست محرّرة على أصول يحي، وأصول أبي مصعب الزّهري، إضافة إلى تصرّف النّسّاخ عبر الزّمن أدّى إلى كلّ هذه الاختلافات،ولتأكيد ما ذهب إليه الدكتور الأعظمي، قام بإجراء دراسة على روايتي يحي وأبي مصعب الزّهري لمعرفة مقدار الاتفاق والاختلاف بين الروايتين، علما بأنّ كلتا الروايتين مأخوذتان من المخطوطات المتأخّرة، وليستا أصول يحي اللّيثي، أو أبي مصعب الزّهري، وبمرور الزّمن لاحظ الاختلاف في النّسخ جرّاء أخطاء النّسّاخ، والدّليل على ذلك أنّ يحي اللّيثي لم يسمع الموطّأ من الإمام مالك إلا مرّة واحدة.. وعلى هذا فإنّه لا يمكن أنّ أصله كان يشتمل على كل هذه الاختلافات. (2004، الصفحات 410-409/1)

المبحث الخامس: مناقشة صنيع بعض المحقّقين المعاصرين في تصرّفاتهم في رواية يحيى

وسنتناول بالدّراسة في هذا المبحث الموجز أربعة نماذج من المحقّقين المعاصرين الذين تصرّفوا في رواية يحي للمُوطّأ، وكانت تصرّفاتهم فيها غير مرضيّة لدى أصحاب الصّناعة الحديثيّة.

المطلب 1: نموذج المحقّق محمد فؤاد عبد الباقي.

وهو أقدم المحقّقين الأربعة وأكثرهم تصرّفا في رواية يحي، إذ شمل تصرّفه تغيير الكُتُب والأبواب والأحاديث جميعا. ومن جملة الأمور التي قام بها أيضا:

أ- أنّه لم يعتمد على أيّ نسخة مخطوطة لرواية يحي، بل اكتفى بضبط النّص على بعض المطبوعات، كمطبوعة شرح الزّرقاني للمُوطّأ.

ب-اعترافه بالتّلفيق بين مختلف الطّبعات التي وقف عليها للمُوطّأ.

ج-تصرّفه في تقسيم الكُتُب والأبواب للمُوطّأ، فاجتهد في وضع كُتُب وأبواب لا توجد على أيّ من الأصول المخطوطة ومستنده في هذا الصّنيع هو محاولة موافقة ترقيم الكُتب والأبواب التي وضعها المستشرق الهولندي " فنسيك" في كتابه " مفتاح كنوز السنة"، وما صنعه جماعة من المستشرقين الأعاجم في " المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النّبوي.

د-إقحامه لبعض الأحاديث التي خلت منها رواية يحي، بحجّة أنّه وجدها عند أكثر الرواة عن مالك.

هـ- نقله لإصلاحات ابن وضاح على رواية يحي، دون إشارة إليها أو فصلها عن الرواية الأمّ. (1985، الصفحات 19/1-20).

المطلب 2: نموذج المحقّق محمد مصطفى الأعظمي

. كلّ ما ذكرناه عن محمد فؤاد عبد الباقي، قد نلتمس له فيه شيئا من العذر، لأنّ الرجل لم تكن له صلة قوية بالصّناعة الحديثية، فاجتهد في حدود ما يعلم، فأصاب في أشياء وأخطأ في أشياء، ولكنّ الأستاذ الأعظمي لا يمكن أن يُعذر فيما تصرّف فيه من رواية يحي، لوقوفه **أولا**: على نسخ متعدّدة لمخطوطات رواية يحي، ومنها نسخة ابن الطّلاّع، وهي من أجود النّسخ الأصليّة لهذه الرواية، ولتمكنّه **ثانيا**: من هذا العلم،ودرايته بشؤون التّحقيق والتّوثيق، وقواعد الإصلاح والتّغيير المعتمدة في هذا العلم الشريف، ولعلمه **ثالثا**: بخطورة الاستهانة في هذا المجال، لأنّها تفتح الباب واسعا أمام المستشرقين والملاحدة الذين يتخذون من هذا الأمر ذريعة للطّعن في تراثنا، ورميه بالعظائم، كيف وهو الذي كانت له صولات وجولات في الرّدّ على شبهاتهم وأكاذيبهم.

وعلى هذا فيؤخذ على الأستاذ الأعظمي جملة من الملاحظات في هذا الباب ومنها:

1. إبقاؤه على تصرّفات محمد فؤاد عبد الباقي في الكُتب والأبواب، فاعتمدها وطوّع المخطوطات التي وقف عليها في التّرتيب لما هو مطبوع في رواية يحي، بحجّة عدم التّسبّب في بلبلة في أوساط طلبة العلم، وعدم إهدار مجهودات البحوث التي كُتبت منذ مئة سنة أو أكثر.
2. وضعه عناوين لبعض الأبواب، بحجة عدم وجودها في كثير من الكُتب ككتاب الصلاة وكتاب الجامع.
3. إقحامه لبعض الأحاديث كما فعل محمد فؤاد عبد الباقي، نقلا لها من رواية أي مصعب الزّهري، رغم أنّ النّسخة الأصليّة لابن الطّلاّع خلت من تلك الأحاديث.
4. نقله لإصلاحات ابن وضاح على رواية يحي، وعدم اكتراثه بالعلامات التي تفرّق بين رواية عُبيد الله بن يحي، والتي هي بالرّمز "ع"،وبين إصلاحات ابن وضاح، والتي هي بالرّمز "ح". (بن العربي، 2007، الصفحات 1/166-167)

المطلب 3: نموذج المحقّق بشار عواد

وذات الكلام الذي لُمْنا به الأعظمي يطال الدكتور بشار، ولذات الأسباب أيضا، فقد وقع في محظورات مشابهة في هذا المقام، ومنها:

1. أنّه لم يتنبّه لكثير من الفوارق بين رواية عُبيد الله عن أبيه، ورواية محمد بن وضاح عن يحي، فأدمج إحدى الروايتين في الأخرى في كثير من الأحيان.
2. اقتصاره على نسخ مخطوطة محدودة من رواية يحي، وترك نسخا أخرى أجود منها، واعتذر عن ذلك بصعوبة التّنقّل في الظروف التي كانت تمرّ بها بلده العراق في زمن الحصار والحرب، فاكتفى بما وقف عليه من المخطوطات التي كانت بين يديه.

ومع وهذا فإنّ الدكتور بشار اعترف بأنّه أخطأ في اعتماد بعض إصلاحات ابن وضاح التي أثبتها في طبعته من الموطّأ برواية يحي، **حيث قال** (عواد، 2009، صفحة 32):"... وبسبب ذلك أُبقي في كثير من المطبوعات، ومنها طبعتنا، وكان الأولى كتابته على الغلط، والإشارة إلى تصويبه في الحاشية ". **وفي موضع آخر** (عواد، 2009، صفحة 42) حيث قال: "...فظهر في بعض المطبوعات ورجّحته في طبعتي لصحّته، ولم أُوفّق، فإثبات رواية يحي أولى".

المطلب 4: نموذج المحقّق سليم الهلالي

في كتابه: " الموطأ برواياته الثمانية". وهذا الأخير لم يرجع أثناء تحقيقه لروايات الموطّأ إلى شيء من مخطوطاتها سواء الأصليّة منها، والمتأخّرة، بل اعتمد على المطبوع من الروايات والشّروح والتّحقيقات.

كما قام بالتّلفيق بين روايات الموطأ الثمانية بطريقة مخالفة لمنهج أئمة هذه الصّناعة، فالأصل أن يُثبت رواية واحدة يجعلها هي الأصل، وقد ذكر أنّه فعل ذلك، فجعل رواية يحيى الأصل، ولكن بدل أن يثبت سائر الفروق من زيادات واختلافات في الألفاظ في هامش الرواية الأصل، قام بإثباتها بين معكوفتين، وأحيانا بين قوسين داخل متن الرواية الأم، وهو ما سبّب تشويشا للقارئ لا يقوى معه على التّركيز، وكان الأولى فصل الرواية الأم عن باقي الروايات وإثبات الفروق في الهامش، ليكون الأمر أسهل وأيسر للفهم، وأوضح في تمييز الروايات عن بعضها البعض.

كما أنّه لم يُجِلنا في رواية يحيى التي اعتمدها هل هي التي يرويها عنه ابنه عُبيد الله أو تلك التي يرويها عنه ابن وضاح، أو غيرهما من الرواة عن يحيى، ولو بالرّموز، ثم هل أدخل فيها إصلاحات ابن وضاح أم لا؟كل ذلك لم يُشِر إليه، لأنّه اكتفى بما هو موجود في المطبوع.

إضافة إلى أنه قد وقع منه تصرّف في أحد أبواب كتاب الصيام، فقد بوّب بابا فيه بلفظ: "باب فدية من أفطر في رمضان من **(غير علة)**". قال الدكتور أبو بكر كافي (كافي، 2024، صفحة 282): " ولم يشر إلى وجود خلاف فيه، وهذا الصنيع منه يُفهم منه أنّ جميع روايات الموطأ متفقة على هذا العنوان، ولكن لعلّ هناك خطأ مطبعيا في هذا العنوان بزيادة " غير " لأنّ المفطر من غير علّة تجب عليه الكفارة، ولا تجب عليه الفدية، وأيضا لأنّ مضمون الباب كلّه ناس أفطروا بعذر شرعي، ولم يذكر الإمام مالك فيه من أفطر بغير علّة، وبناء على هذا تكون جميع روايات الموطأ متفقة على العنوان المثبت أعلاه، والله أعلم ".

على أنّنا لو سلّمنا بأنّ صنيع المحقّق هاهنا خطأ مطبعيّ كما ذكر الدكتور كافي، فإنّ إقحامه لعنوان باب جديد في رواية محمد بن الحسن الشيباني، التي فيها حديث إنما الأعمال بالنّيّات بقوله: "باب الإخلاص وإحضار النّيّة "ثم تعقيبه في الحاشية بأن هذا العنوان من إضافته، فإنه أمر لا يستقيم، لأنّ فيها تعدّيا على الرواية الأصلية التي وردت بدون هذا العنوان. (مالك بن أنس، 2003، صفحة 181/1)

المبحث السادس: استعراض بعض الآثار السيئة الناجمة عن تصرّفات المحقّقين المعاصرين في رواية يحيى

لا شكّ أنّ الباعث لكثير من المحقّقين على استحداث تصرّفات وتغييرات على مختلف الروايات الحديثية، ومنها رواية يحيى للمُوطّأ، لا شكّ أنّ الباعث عليها هو الغيرة على السنّة، ولردّ الاعتبار للمصنّفين الكبار الذين بذلوا جهدا يزيد أحيانا على الأربعين سنة حتى يُخرجوا للأمّة مصنّفاتهم على أكمل وجه كما فعل مالك والبخاري وغيرهما، وكذا الدّفاع عمّن روى عن هؤلاء الأعلام وعن رواياتهم، والتي كثيرا ما كانت تتعرّض للتّصرّف والتّغيير مِن قِبَل النّسّاخ والشّراح عبر الأزمنة المختلفة، ومع هذا فإنّ هذا الصّنيع منهم لا يشفع لهم بإحداث مثل هذه التّصرّفات والتّغييرات على أصل الرواية التي أدّاها صاحبها، وذلك للآثار السّيّئة الناجمة عن ذلك والتي منها:

1. مخالفة المنهج العلمي في التّوثيق الذي درج عليه أرباب هذه الصّناعة، وهو المنهج الذي شهد الأعداء قبل الأصدقاء بأنّه أدق منهج في صيانة المرويات وحفظها من الضّياع والتّزيد والنّقص عبر التاريخ.
2. أن فيها تعدّيا وتطاولا على صاحب الرواية الأصليّة، في الكيفيّة التي أدّى روايته بها عن إمامه والتي صارت بعد هذا الأداء مِلكا له لا ينازعه فيه أحد، إلا بإذنه، وبالضوابط الأخرى التي نصّ عليها أهل العلم.

3. أنّها تفضي كما وقع مع رواية يحي إلى تلفيق الروايات بعضها ببعض، وهذا يؤدّي إلى تمييع الرواية الأمّ، كما يؤدّي إلى تعذّر تمييز مراتب الرواة في روايتهم عن شيوخهم من حيث الجودة والإتقان والضّبط.

4. الذّهاب بالفقه الذي أودعه مالك في ترتيبه الذي قصد إليه في كتابه الموطّأ، ويتجلّى ذلك خاصة في تغيير عناوين الكُتب، وتراجم الأبواب، وكذا في حذف بعض الأحاديث والألفاظ وإثبات بعضها.

5. إعطاء الذّريعة للمُشكّكين من المستشرقين والملاحدة، من خلال ملاحظتهم اتّساع الخلاف في الرواية الواحدة، إلى الشّكّ في صحة نسبتها لصاحبها، والطّعن من بعد ذلك في السّنّة جميعها.

6. كما قد يفضي هذا الصّنيع أحيانا إلى إعلال ما ليس بمعلول، وتصحيح ما ليس بصحيح، وترجيح ما ليس براجح من رواية يحي بهذا التّصرّف.

7. وهو أخطرها: تشجيع الرِّعاع والدّهماء على انتهاك حُرمة كُتب السّنّة بالتّسوّر والتّطاول عليها من خلال هذا الصّنيع، والذي يُخشى معه إلى التّمادي في الطّعن فيما تضمّنته السّنّة من فقه وأحكام، والاستخفاف بقيمة أهل العلم، فيما بذلوه من جهد في التّحقيق والتّدقيق، وقد يفضي هذا الاستخفاف بدوره إلى الاستهانة بتراث الأسلاف جميعه.

ومن النماذج التي بلغت بصاحبها حدّ الاستخفاف والاستهانة بالعلماء الأسلاف، قول محقّق كتاب " عوالي مالك " لأبي أحمد الحاكم، المدعو " محمد الحاج الناصر" في تعقّبه على ابن عبد البرّ بعد ذكره لخلوّ رواية يحي من حديث طلحة بن عبد الملك. بقوله (الحاكم، 1997، صفحة 62): " من غرائب ابن عبد البرّ قوله في التمهيد- ثم أورد كلامه – ثم قال: لا يحزنك يا أبا(عمرو) أنك لم تجده في موطأ يحي، فهو فيه ولم (يشد) عن غيره من رواة الموطأ، ومن عجب أنك لم تجده عنده، وكان الأولى أن تتهم نسختك من الموطأ، أو حفظك له، أو من رويته عنهم، وتحاول استقراء البحث قبل أن تقع في هذه الأعجوبة، ولكن لكل جواد كبوة ". وقد جهل هذا المحقق أن مستند ابن عبد البر فيما ذهب إليه هو اعتماده على نسخ أصلية لرواية يحي في حين أن هذا المحقق اكتفى بمطبوعة دار الفكر لرواية يحي، وشتان بين الصنيعين في مثل هذا المقام.

هذا ما تيسر لي كتابته في هذا المقال، والله وليّ التّوفيق والهادي إلى سبيل الرّشاد.

خاتمة

في الختام خلصت هذه الدّراسة إلى جُملة من النّتائج، أهمّها:

1. أنّ ظاهرة التّصرّفات في كتب الرواية قديمة بدأت منذ عصر الرواية واستمرت بعد عصر الرواية وصولاً إلى عصرنا هذا.

2. أنّ هذه الظاهرة فوق أنّها محفوفة بالأخطار، فهي مخالفة لمنهج المحقّقين والنّظّار.

3. أنّ التّصرّف في رواية يحي تداول على القيام به بعض الرواة، والنّسّاخ والشّرّاح وكذا بعض المحقّقين المعاصرين.

4. أنّ الأسباب الدّاعية للتّصرّف في رواية يحي متنوّعة ومتعدّدة، منها شهرة هذه الرواية، ومنها التّقليل من شأن راويها في الصّناعة الحديثية، ومنها تقليد من سبق من الأسلاف في هذا التّصرّف...

5. أنّ التّصرّف في رواية يحي عبر الأجيال أفضى إلى آثار سيّئة على هذه الرواية لعلّ أخطرها أنّنا لم نعد قادرين على تمييزها عن سائر الروايات الأخرى عن مالك.

وقبل أن أسدل السِّتار على هذا البحث، فإنّ أمانة العلم تدعوني إلى ضرورة التوصية العاجلة بإعادة الاعتبار لرواية يحي باعتبارها الرواية الأشهر والمعتمدة في مختلف الأزمنة والأمصار، من خلال تحريرها على أصول صحيحة موثوقة، وبيد علماء ثقات أمناء من أهل التّخصّص والدّراية، الجامعين بين الصّناعتين الفقهيّة والحديثيّة.

المصادر والمراجع:

1. ابن حجر العسقلاني. (1325 هـ). تهذيب التهذيب. الهند: دائرة المعارف.

Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī. (1325 h). Tahdhīb al-Tahdhīb. al-Hind : Dā’irat al-Ma‘ārif

2. أبو أحمد الحاكم. (1997). عوالي مالك بن أنس. بيروت: دار الغرب.

Abū Aḥmad al-Ḥākim. (1997). ‘Awālī Mālik ibn Anas. Bayrūt : Dār al-Gharb

3. أبو الوليد ابن الفرضي. (1966). تاريخ علماء الأندلس. مصر: دار الفضيلة.

Abū al-Walīd Ibn al-Faraḍī. (1966). Tārīkh ‘ulamā’ al-Andalus. Miṣr : Dār al-Faḍīlah.

4. أبو بكر بن العربي. (2007). المسالك في شرح موطأ مالك ، تحقيق: محمد السليماني – عائشة السليماني. بيروت: دار الغرب الاسلامي.

Abū Bakr ibn al-‘Arabī. (2007). al-masālik fī sharḥ Muwaṭṭa’ Mālik, taḥqīq : Muḥammad al-Sulaymānī-‘Ā’ishah al-Sulaymānī. Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī.

5. أبو بكر كافي. (2024). تحفة الكرام. الجزائر: الدار الأثرية.

.5Abū Bakr Kāfī. (2024). Tuḥfat al-kirām. al-Jazā’ir : al-Dār al-Atharīyah.

6. أبو عمر ابن عبد البرّ. (د.س ط). الانتقاء. بيروت: دار الكتب العلمية.

Abū ‘Umar Ibn ‘Abd albrr. (D. S Ṭ). al-Intiqā’. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

7. أبو عمر ابن عبد البر. (1387 هـ). التّهميد. المغرب: د.د.ن.

.7Abū ‘Umar Ibn ‘Abd al-Barr. (1387 h). altthmyd. al-Maghrib : D. D. N.

8. الاصبحي مالك بن انس. (1997). الموطأ . رواية يحي بن يحي الليثي تحقيق: بشار عواد. تونس: دار الغرب الاسلامي.

al-Aṣbaḥī Mālik ibn Anas. (1997). al-Muwaṭṭa’ riwāyah Yaḥyá ibn Yaḥyá al-Laythī taḥqīq : Bashshār ‘Awwād. Tūnis : Dār al-Gharb al-Islāmī.

9. الاصبحي مالك بن أنس. (2003). الموطأ برواياته بزياداتها وزوائدها وإختلاف ألفاظها، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي. دبي: مجموعة الفرقان التجارية.

al-Aṣbaḥī Mālik ibn Anas. (2003). al-Muwaṭṭa’ brwāyāth bzyādāthā wzwā’dhā wa-ikhtilāf alfāẓihā, taḥqīq : Salīm ibn ‘Īd al-Hilālī. Dubayy : majmū‘ah al-Furqān al-Tijārīyah.

10. الاصبحي مالك بن أنس. (1985). الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.

al-Aṣbaḥī Mālik ibn Anas. (1985). al-Muwaṭṭa’, taḥqīq : Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. Bayrūt-Lubnān : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.

11. الاصبحي مالك بن أنس. (2004). الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. أبو ظبي– الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.

al-Aṣbaḥī Mālik ibn Anas. (2004). al-Muwaṭṭa’, taḥqīq : Muḥammad Muṣṭafá al-A‘ẓamī. Abū ẓby-al-Imārāt : Mu’assasat Zāyid ibn Sulṭān Āl Nahayyān lil-a‘māl al-Khayrīyah wa-al-insānīyah.

12. القاضي عياض. (1379هـ). الإلماع. القاهرة: المكتبة العتيقة.

al-Qāḍī ʻIyāḍ. (1379h). al'lmāʻ. al-Qāhirah : al-Maktabah al-ʻatīqah.

13. القاضي عياض. (1328هـ). مشارق الأنوار. فاس: المطبعة المولوية.

al-Qāḍī ʻIyāḍ. (1328h). Mashāriq al-anwār. Fās : al-Maṭbaʻah al-Mawlawīya

14. بشار عواد. (2009). تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين. تونس: دار الغرب الاسلامي.

Bashshār ʻAwwād. (2009). taḥqīq al-nuṣūṣ bayna akhṭā' al-mu'allifīn wa-iṣlāḥ al-ruwāh wālnsākh wa-al-muḥaqqiqīn. Tūnis : Dār al-Gharb al-Islāmī.

15. عبد الله البصري. (1134 هـ). ختم الموطأ. لبنان: دار البشائر.

ʻAbd Allāh al-Baṣrī. (1134 H). khatm al-Muwaṭṭa'. Lubnān : Dār al-Bashā'ir.

16. محمد الخشني. (1991). أخبار الفقهاء و المحدّثين . مدريد: المجلس الأعلى للأبحاث.

Muḥammad al-Khushanī. (1991). Akhbār al-fuqahā' wa almḥddthyn. Madrīd : al-Majlis al-Aʻlá lil-Abḥāth.

17. محمد المالكي. (2010). أنوار المسالك. لبنان: دار الكتب العلمية.

Muḥammad al-Mālikī. (2010). Anwār al-masālik. Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.